

مجلس الشورى في ختام مناقشاته لمساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر

# 17 يوليو حدث ديمقراطي فريد أرسى نمطاً سلمياً لانتقال السلطة وطوى مرحلة صعبة من تاريخ الوطن

## الوطن شهد تحولات مهمة في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح

صنعاء/سبأ

عبر مجلس الشورى أمس الأربعاء عن تهنائه الحارة إلى فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والشعب اليمني الكريم بمناسبة السابع عشر من يوليو التي تُوخُّ لثولي فخامته مقاليد السلطة في البلاد قبل واحد وثلاثين عاماً.

ووصف مجلس الشورى في بيان له بهذه المناسبة، تولي فخامته مسئولية قيادة الوطن في السابع عشر من يوليو عام 1978، بالحدث الديمقراطي الفريد، الذي أرسى نمطاً سلمياً لانتقال السلطة وطوى مرحلة صعبة من تاريخ الوطن كانت قد شهدت دورات من العنف وعدم الاستقرار.



# التأكيد على أهمية مساندة المنظمات المدنية لجهود الحكومة في التخفيف من الفقر

واستعرضت نائب مدير عام مؤسسة الصالح للتنمية الاجتماعية ريملة محمد شاهر المشاريع الخيرية والتنموية التي تنبناها الجمعية والتي تشمل المساعدات الخيرية - الإنسانية والخدمات التعليمية والخدمات الصحية، والتدريب والتأهيل وبناء القدرات، وحملات الإغاثة وتنمية وتمويل مشاريع التنمية للأفراد والجماعات المحلية موضحاً أن 400 ألف أسرة تستفيد من برنامج المساعدات الغذائية التي تقدمها المؤسسة فيما قدم مدير مشروع الصالح للحد من البطالة عرضاً لأهداف ومكونات البرنامج، الذي قال إنه يضم وحدة البرامج والمشروعات التشغيلية، وبرنامج الأسرة المنتجة، وبرنامج التدريب والتأهيل، ووحدة تمويل المشروعات الصغيرة.

وقرر مجلس الشورى في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات حول الموضوع من اللجنة المختصة بالمجلس وممثلين عن مختلف الجهات المعنية.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة أمس وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل علي صالح عبدالله، والمدير التنفيذي لبنك الأمل محمد صالح أحمد الراعي، ومدير عام المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر أحمد محمد الزمزمي، والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية منصور حسين الفياض، ومدير عام البرنامج الوطني للأسر المنتجة صالح حميد البعداني، والمدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين عبد الله أحمد الهمداني، وزيد عبد الوهاب المؤيد مدير مركز الدراسات والبحوث الصناعية بوزارة الصناعة ونائب مدير عام بنك التسليف التعاوني والزراعي أحمد المضواحي، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

الرزاق حُمد التي أحاطت المجلس بجهود ودور الوزارة في تأمين فرص الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لغاية تحقيق هدف التنمية الشاملة والمستدامة، وإنجاز استحقاق التخفيف من الفقر ومكافحته. وبيّن أوجه الدعم التي تقدمها الدولة لمنظمات المجتمع المدني، وأهمية شبكة الأمان الاجتماعي التي أنشأتها الدولة لمواجهة التأثيرات السلبية الناجمة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وما أحدثته من نتائج طيبة على صعيد مكافحة الفقر.

واستعرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والبرامج التي اعتمدها الوزارة على هذا الصعيد، ومنها مشروع الإقراض الذي نتج عنه تأسيس أربعة آلاف مشروع في مختلف محافظات الجمهورية يستفيد منها أكثر من عشرين ألف عامل عن العمل.

وتحدثت عن الأفاق الواعدة للمشروع الذي حظي مؤخراً بدعم من الاتحاد الأوروبي بعد النجاحات الكبيرة التي حققها على الواقع العملي.

فيما شدّد وزير الدولة للشؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكلثاني على أهمية تكامل الأدوار الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الفقر ومحاسنها واستئصالها، واستعرض تجربة مكافحة التسول، التي قال إنها ظاهرة سيئة، لكن بالإمكان القضاء عليها من خلال تأمين البديل المناسب.

ووقف المجلس أيضاً إزاء تجربتين مهمتين في مجال التخفيف من الفقر، الأولى تتعلق بدور مؤسسة الصالح للتنمية الاجتماعية، والثانية تتعلق بمشروع الصالح للحد من البطالة الذي ينفذه بنك التسليف التعاوني الزراعي.

المجتمع. وأكدت في الوقت ذاته على أهمية الشراكة التي ينبغي أن تنهض بها منظمات المجتمع المدني لإسناد جهود الدولة في مهمة التخفيف من الفقر ومكافحته، وشددوا على أهمية تحسين فرص مشاركة تلك المنظمات وتأمين أوجه الدعم المختلفة للإلتقاء بوضعها المؤسسي وتحسين قدرات منتسبيها.

ودعت مناقشات أعضاء المجلس إلى إجراء مراجعة لواقع مؤسسات وصناديق التمويل ودراسة إمكانية دمج بعض هذه المؤسسات والصناديق بهدف خفض نفقات التشغيل وتعزيز كفاءة هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها في إطار شبكة الأمان الاجتماعي. كما دعت المناقشات إلى تعزيز مستويات التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والبحث عن صيغة لتحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء مجلس أعلى يكون بمقدوره إدارة وتنسيق جهود المنظمات التي تتفق في أهدافها ومقاصدها الخيرية على وجه الخصوص، بما يمكنها من تعظيم دورها في جهود مكافحة الفقر، ووصولها إلى مستحقي المساعدات والإعانات في مختلف مناطق البلاد.

وأكدت مناقشات الأعضاء على أولويات التنمية البشرية وبناء القدرات، وتمويل المشاريع الصغيرة، وتجسيد قيم التكافل الاجتماعي، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من الممارسات التي أوجبها ومنها النفقة الواجبة، باعتبارها مداخل هامة لتحسين فرص العيش والتخفيف من الفقر واستئصاله.

وتحدثت أمام المجلس وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور أمة

ونوه مجلس الشورى بالتحولات الهامة التي شهدها الوطن في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس، والتي شكّلت دُخْر اليمن من الإنجازات الاستراتيجية العظيمة في مقدمتها إعادة تحقيق وحدة اليمن، وتأسيس نظام ديمقراطي تعدي أفسح المجال لمناخ غير مسبوق من الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار.

ولفت البيان أيضاً إلى التحولات الاقتصادية والتنموية والثقافية، التي أحدثتها منظومة من الإنجازات، هي الأكبر والأوسع في تاريخ اليمن، شملت مجالات البنية التحتية، والتعليم والصحة، وتقنية الاتصال، والزراعة والصناعة، وأضفت الأبعاد العصرية لصورة الوطن في هذه المرحلة الهامة من تاريخه المعاصر.

وعبر مجلس الشورى في ختام بيانه عن ثقته الكبيرة، بأن اليمن موعود بالخير، في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس، وبأنه يمتلك كل القومات التي تمكنه من مواجهة واحتواء التحديات، ومواصلة مسيرة البناء والتحديث على كافة المستويات.

وكان مجلس الشورى قد اختتم مناقشاته لموضوع مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر، في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس. حيث أجرى أعضاء مجلس الشورى في جلسة أمس مناقشات مستفيضة حول الموضوع تمحورت حول التقرير المقدم من اللجنة المختصة بالمجلس والتقارير الموازية المقدمة للاجتماع، أجمعت في مجملها على تأكيد أهمية التوجه الذي تنبناه الدولة على صعيد مكافحة الفقر وإنهاء مظاهره في

الجوفي في ندوة استقرار التحولات الوطنية في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح:

# 17 يوليو .. الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية



شعبنا اليمني طويلاً، حتى تحقق هذا المنجز العظيم ليصبح علامة مضيفة في تاريخ اليمن الحديث وبموجبه أعيدت اللحمة إلى الجسد اليمني ولغف شعبنا وإلى الأبد عهد التشظير البغيض الذي يعد من أبرز مخلفات الإمامة والاستعمار.

مذكرين أن تحقيق الإنجاز جاء في وقت كان العالم يشهد المزيد من التفتك والاضطهاد من أجل العالم ينهر بهذا الإنجاز الذي حققه أبناء اليمن.. فنهضوا إلى الكفاح التي تنبؤها اليمن اليوم على الصعد العربية والإقليمية والدولية وعلاقتها الوثيقة مع الدول الشقيقة والصديقة، وحنكة الرئيس في حل مشاكل الحدود مع دول الجوار عبر التحوّل الحوار الثنائي والتحكيم الدولي، واستهجنّت الحملات ومحاولات عناصر حاكمة وتأميرية رهنّت نفسها للشيطان وأعداء الوطن النيل من مكاسب الثورة والوحدة وسعيها نحو إعاقه مسيرة التنمية في الوطن وزعزعة أمنه واستقراره ونشر بذور الفرقة والشقاق والتفكك والاضطراب والسلبية والمذهبية واشغال نار الفتن بين أبناء الوطن الواحد طناً وأهالها وأحلامها بإمكانيّة العودة بالوطن إلى العهود المظلمة ما قبل الثورة والوحدة.

عناصر حاكمة وتأميرية رهنّت نفسها للشيطان وأعداء الوطن النيل من مكاسب الثورة والوحدة وسعيها نحو إعاقه مسيرة التنمية في الوطن وزعزعة أمنه واستقراره ونشر بذور الفرقة والشقاق والتفكك والاضطراب والسلبية والمذهبية واشغال نار الفتن بين أبناء الوطن الواحد طناً وأهالها وأحلامها بإمكانيّة العودة بالوطن إلى العهود المظلمة ما قبل الثورة والوحدة.

عناصر حاكمة وتأميرية رهنّت نفسها للشيطان وأعداء الوطن النيل من مكاسب الثورة والوحدة وسعيها نحو إعاقه مسيرة التنمية في الوطن وزعزعة أمنه واستقراره ونشر بذور الفرقة والشقاق والتفكك والاضطراب والسلبية والمذهبية واشغال نار الفتن بين أبناء الوطن الواحد طناً وأهالها وأحلامها بإمكانيّة العودة بالوطن إلى العهود المظلمة ما قبل الثورة والوحدة.

حماية حقوق الإنسان وحرياته وحقوق المرأة والمجالس المحلية.

وقال جميل: "إن الإنجازات الهائلة والتحولات النوعية التي تحققت على مختلف الأصعدة يجعلنا نفتخنا في هذا اليوم ليس احتفاء بل اعترافاً بالجميل لمواطني كرس كل طاقاته لخدمة الوطن وتنميته.. معتبراً هذه الفعالية تندرج في إطار مبدأ الوفاء واعطاء كل ذي حق حقه والاعتراف بجهود الآخرين وتقدير أدوارهم لتقتدي بها الأجيال.

وفي الندوة تحدث كل من رئيس فرع نقابة الأطباء اليمنيين في المحافظة الدكتور محمد الشامي، عن منظمات المجتمع المدني، ونائب رئيس فرع المؤتمر الشعبي بالمحافظة عفار صالح عفار عن فروع الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمسؤولة الإعلامية في فرع اتحاد نساء اليمن في المحافظة ثورية الحارزي عن المرأة، أشادوا بما تحقّق للشعب اليمني في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية منذ السابع عشر من يوليو 1978م، وسبقاً في تاريخ اليمن المعاصر لما مثله من دلالات نهضوية وحضارية.

وقال: "كان اليمن يمر في تلك الحقبة التي تسلم فيها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية قيادة مسيرة الوطن، بطور عصيبة ملبد بالغيوم ومشحونة بالأحقاد والتأثرات السياسية وملينة بالتحديات، الأمر الذي كان يهدد حاضر ومستقبل البلاد إلا أن السمات القيادية لفخامة الأخ الرئيس مكنته من أن يقود السيفنة بكل حكمة وحنكة واقتدار ويوصلها إلى بر الأمان".

وأشار إلى ما تحقّق للوطن من إنجازات تنموية عظيمة في ظل هذه المسيرة أبرزها منجز الوحدة العظيمة ومنجز الديمقراطية المرتكزة على التعددية السياسية

وأضاف: "لقد مثل الـ 17 من يوليو محطة تحول مهمة في تاريخ اليمن المعاصر نحو ترجمة أهداف الثورة اليمنية المباركة، وشكل الانطلاقة لتعزيز مسيرة التنمية الشاملة من خلال إنجازات تنموية وخدمية رائدة غطت مختلف المجالات والصحة العامة والطرق، فضلاً عن تحقيق أهم أهداف الثورة وأعظم منجز وطني وقومي والمتمثل بإعادة تحقيق وحدة الوطن وبعاد 1990م، والذي اقترن مع 22 مايو 2009م، والذي اقترن باعتماد النهج السياسي القائم على التعددية السياسية واحترام الرأي والرأي الآخر".

واسترد الجوفي قائلاً: "تعلمنا

وأقرت مشروع طريق الغبيرة - بني جابر - بني حماد وطريق العين بين العباس بمحافظة تعز بطول 26ر5 كلم بتكلفة 32 مليوناً و538 ألف ريال، ومشروع طريق الحصن - اماجل - اصعبد وطريق احور البندر وطريق مودية - ماران بالإضافة إلى عدد من الطرق الفرعية بمحافظة أبين بطول 39ر2 كلم بتكلفة 983 مليوناً و53 ألف ريال ومشروع طريق رداغ - القرشية وطريق مودية - بطول 23ر3 كلم بكلفة 701 مليون و847 ألف ريال منحة من المملكة العربية السعودية بنسبة 80 بالمائة و20 بالمائة تمويل حكومي.

وأقرت اللجنة مناقصة تصنيع وتوريد زورق عمل لميناء عدن بتكلفة 983 مليوناً و53 ألف ريال وكلفة 729 ألف ريال، القرشية ومصعد وطريق احور البندر وطريق مودية - ماران بالإضافة إلى عدد من الطرق الفرعية بمحافظة أبين بطول 39ر2 كلم بتكلفة 983 مليوناً و53 ألف ريال ومشروع طريق رداغ - القرشية وطريق مودية - بطول 23ر3 كلم بكلفة 701 مليون و847 ألف ريال منحة من المملكة العربية السعودية بنسبة 80 بالمائة و20 بالمائة تمويل حكومي.

وأقرت اللجنة مناقصة تصنيع وتوريد زورق عمل لميناء عدن بتكلفة 983 مليوناً و53 ألف ريال وكلفة 729 ألف ريال، القرشية ومصعد وطريق احور البندر وطريق مودية - ماران بالإضافة إلى عدد من الطرق الفرعية بمحافظة أبين بطول 39ر2 كلم بتكلفة 983 مليوناً و53 ألف ريال ومشروع طريق رداغ - القرشية وطريق مودية - بطول 23ر3 كلم بكلفة 701 مليون و847 ألف ريال منحة من المملكة العربية السعودية بنسبة 80 بالمائة و20 بالمائة تمويل حكومي.

صنعاء/سبأ

أعدت عدداً من المناقصات إلى الجهات صاحبة المشاريع لمراجعة التحليل والتقييم

# اللجنة العليا للمناقصات تقر 13 مشروعاً بسبعة مليارات ريال



أقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في اجتماعها اليوم برئاسة المهندس محمد احمد الجنيدي رئيس اللجنة مناقصات 13 مشروعاً خديماً وتنموياً بتكلفة سبعة مليارات و138 مليون ريال. حيث أقرت اللجنة مناقصتي إنشاء 300 وحدة سكنية ضمن مشروع الرئيس الصالح السكني والزراعي لذوي الدخل المحدود بمحافظة أبين المرحلة الأولى بكلفة مليار و688 مليوناً و721 ألف ريال بتمويل حكومي موزعة على مجموعتين الأولى 160 وحدة والثانية 140 وحدة سكنية.

لخليجي 20. وتضمنت المشاريع المقررة شق وسفلة شارع الثلاثين شمالاً وشارع خط الضغط العالي والشارع الرابطة بهما بمدينة مئين بإمانة العاصمة بكلفة 521 مليوناً و639 ألف ريال بتمويل حكومي، والأعمال الإضافية لتوريد شبكات ري والأعمال الإضافية لسد ثومة وسد الهياتم وسد عريشة بمدينة نهم التابعة لمشروع إدارة مياه حوض صنعاء بكلفة 213 مليوناً و822 ألف ريال بتمويل من البنك الدولي.

وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية أقرت اللجنة مناقصتي الخدمات الاستشارية لنظام إدارة المرور وتحسين أولوية المرور بمدينة تعز بكلفة 378 ألفاً و810 دولارات بتمويل من البنك الدولي، والخدمات الاستشارية لإعداد دراسة الجدوى لمشروع مزعة الرياح بقدره (60 ميغاوات) بمنطقة المخاء بكلفة 258 ألفاً و472 يورو منحة من الوكالة الفرنسية للتنمية.

كما وافقت اللجنة العليا للمناقصات على اتباع طريقة المناقصة العامة على أساس وفقاً لأحكام القانون.